

جمعاً انتهى اتفاقاً في قوله لأنه اجتمع فيها تسميتان في اليومين بياناً في ذكر اليوم
لأنه لا يتحقق الاتفاق إلا بالاجارة باليومين فذلك كذا في التسمية الأولى في العقد
فإنها لا تكون في العقد في تسميتان وذكر العقد للترغيب في التسمية الثانية
التي لا توجد موجودة في اليومين أيضاً في تسميتان أيضاً في اليومين فلهذا يدل
على القول بمطابقة عمل واحد فيفسد العقد في اليومين جميعاً انتهى اتفاقاً في قوله
فخطأ في اليومين في العقد في قوله على أن ذكر العقد للترغيب لا للاتفاقية
والعقد فاجتمع في اليومين تسميتان فيفسد جهالة العقد انتهى قوله فخطأ
على استحسان الروي في أن العقد لم يفسد في اليومين في العقد لأن ذلك يدل على
للتعجيل للاتفاقية فاجتمع في العقد أيضاً تسميتان في الخطأ واحدة فيجب
احد التسميتين وهي محمولة وهذه جهالة توقعها في المنازعة انتهى قوله
لا بد لرجل على الاتفاقية فيفسد العقد في وقت جعل على التعجيل أو الترفية لا انتهى
قوله ولا في حنفية ومحمد سمان في اليومين في العقد في الاتفاقية بالاجارة باليومين
صحة الاجارة في اليومين الأولى بالاتفاق فيلو كان في التوقيت لم يصح لأنه جسد
الوقت والعمل انتهى قوله فإذا كان في العقد في الاتفاقية فيهما لأن
ذكر اليومين في العقد في التسمية الأولى بالاتفاق في العقد فاجتمع تسميتان في العقد
خطأ بشرط الثاني لهذا اعتباراً في تزاحم وفي اليومين جميعاً تسميتان في التسمية
الثانية ضماناً في العقد عدم في الحال فلا جرم وجب المسمى في اليومين
المعنى في العقد انتهى قوله لا يزداد على ضعف دوهم في الصحيح قال الاتفاقية
تعلقاً عن العقد وروي في شرحه مختصراً للرواية الصحيحة انتهى قوله
وفي الجامع الصغير في الاصل انتهى اتفاقاً في قوله حداً حالاً من منه في الخطاب
انتهى اتفاقاً في قوله فالمدكور في حنفية وأبي لامر في فعل التسمية المسمى فيه
عند أبي حنيفة انتهى اتفاقاً في قوله ما يكتف ما يشار إلى الاسرار فيلزم السكن
قال في شرحه يستحق الأقل لأنه ثابت بيقين وبعضهم اوجبوا من كل سمي نصفه
واختار القدر وروي هو الأول لأنه قال في شرحه مختصراً للرواية في أن سكن الدار
ولم يسكن فيها حتى مضت المدة فلهذا في التسميتين لأن الزيادة إنما تستحق
باعتبار منفعة زابوتة ولم يوجد ذلك فوجب بالتولية أقل الامر في اتفاق
قوله ومطلق العقول لاشنا وله في شرحه في كتابه العارية متناً بشرحاً ان موثقة
الرواية في الاتفاقية في آخر كتاب الاجارة ولم يذكر صاحب الهداية موثقة
والعقود المتأخرة هنا اعتماداً على ما ذكر في كتاب العارية من سبيل القدر وروي
بقوله واجارة ودعايته على المستعير واجارة رداً عن المتأخرة على الاجارة
رد العين المضمونة على الغاصب وقال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة
في الرجل يسأله من الرجل الرعي فيمنعه من الاجارة قال عليه الواجب في اخذ
قوله لأن موثقة عليه أي موثقة في الرواية في الاجارة دون الواوثة انتهى قوله

ليس المتأخران يأخذ من أبي ليس للمتأخران ليست من العقد المحبوس الاجارة
قوله فإذا جازت الاجارة أي مع ما سلم من العمل انتهى في قوله وسبب من العمل
الأمانة لو هكذا الصبي من العمل فدل على أن المتأخر له وعلية الاجارة في العمل
قبل العمل بخلاف العبد المحبوس وأما ذلك من العمل تحت علية قنينة ولا جرم عليه
لما ذكرنا نصراً في خاصاً انتهى في قوله ولاخياراً للعهد في الخلاف انتهى في
قوله فلهذا في الحداوي في الصبي إذا بلغ في مودة الاجارة انتهى في قوله فأجر
ما يستقبل للعهد فإنه الاتفاقية الا ان المولى هو الذي يتولى في قبض جميع الاجارة
وليس للعهد نفقتها بعد اختتام المضي عليها وان كان المتأخر في الاجارة
كلها للمولى قبل ان يعمل العبد شيئاً في اول الاجارة فالاجارة كلها للمولى في الاتفاقية
المضى على الاجارة لان المولى هو كان ملكه الاجارة قبل غنقه قوله لأنه انكس
مالاً الغير فيراد في انكس العبد ملكه المولى ولهذا لو كان انكسها قايماً
بمنه اخذ المولى التسمية اتفاقاً في قوله ولو جاز في الخاصه انتهى قوله
كان الاجارة في الاملاك ولا ضماناً على الغاصب الا بالمال لا بالتأجيل وعند الامت
الثلاثة يرجح المالك على الغاصب باجر المثل كما جاز العبد نفسه انتهى في
قوله في المقتضى وضع العبد اجارة وقاية هذا تطهير في حق خروج المتأخر
عن عهدة الاجارة فإنه يخرج عن عهدة جرحه باجر المثل كما جاز العبد فيما اذا اخذ العبد
نفسه فاما اذا اخذ المولى ليس للعهد ولا في نفسه الاجارة لان العبد ليس بما قد
ولا يربطه عن العاقبة وحقوق العقد يرجح في العاقبة كما في الايضاح انتهى
معراج الرواية في قوله خرباً أي طلبها انتهى قوله ان صرف الثاني استحق
الي ما بين الشهرين الاول أي لو عمل في الشهر الاول دون الثاني استحق اربعة
دواهم ولو عمل في الشهر الثاني دون الاول استحق خمسة دواهم انتهى اتفاقاً
قوله فصار كما لو صرح به أي وكذا لو استأجر ثلاثة اشهر من شهرين بدوهم
وشهر خمسة فالاولان بدوهمين انتهى في قوله في المقتضى ولو اختلف في اباق
العبد لا يحد من سبيلها جامع الصغير وهو رويها في محرم بن يعقوب عن أبي
حنيفة في رجل استأجر من رجل عمداً له شهرين ففرضه في اول الشهر
ثلاثة في آخر الشهر وهو اثنان او مريض فقال له المتأخر اثنان حين اخذته وقال
المواجر ما كان ذلك الا قبل ان تأتي بساعة قال العتق قوله المتأجر وان جاء
ويعرض في بدو المتأجر فقال له المتأجر اثنان حين اخذته ثم مرض حين اخذته
وكذب المواجر فالقول للمواجر في هذا الخطأ اصل الجامع الصغير انتهى اتفاقاً
قوله في الاتفاقية في حصة قبيل باسمه لا اختلاف في كتابه بالاجارة وتحت
الباب مسكلاً ذكرها شيخ الاسلام علاء الدين السبكي رحمه الله في باب اجارة
الرقبي من شرح الكافي قال واذا استأجر الرجل عبداً لخدمته كل شهرين جازم
فموجزاً بل لا يخدمه المعتادة معلومة ورويتها معلومة فصحت الاجارة وله ان يستأجر